



مساهمة جباية شركات التأمين في تمويل خزانة للدولة، دراسة قياسية للشركة الوطنية للتأمين

SAA

Contribution of Insurance Companies Taxation to Financing the State Treasury-Econometric Study of National Insurance Company SAA

بلعوجة حسينة

حمداني نجاة

جامعة احمد زبانة غليزان ، الجزائر

مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية

والاعلام الآلي ، جامعة احمد زبانة غليزان

hassina.belaoudja@univ-relizane.dz

nadjjet.hamdani@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2022/04/22

تاريخ القبول: 2022/04/01

تاريخ الإرسال: 2022/01/02

ملخص:

يعد قطاع التأمين من القطاعات الهامة والحيوية التي تقوم عليها اقتصاديات الدول المتقدمة وذلك من خلال الدور الذي يمارسه هذا القطاع حيث لم يبق كما كان سابقا نظام تعاوني ولكنه أصبح قطاعا اقتصاديا مستقلا بذاته لما له من موارد خاصة. و قد حاولنا من خلال هذا البحث توضيح أهمية قطاع التأمين كقطاع خدماتي له دور في النشاط الاقتصادي من خلال ما توفره شركات التأمين من موارد لخزانة الدولة. فمن خلال الإيرادات الضريبية المحصلة من قبل الشركة الوطنية للتأمين يمكن لها أن تكون مصدر من مصادر التي تعتمد عليها الدولة في تغطية نفقاتها. و خلصت الدراسة إلى التأكد بأن الشركة الوطنية للتأمين "SAA" تساهم في تمويل الخزانة عن طريق الضرائب المختلفة أي كلما زادت الضرائب زادت مداخيل الخزانة ، معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي و التحليلي في الدراسة القياسية.

الكلمات المفتاحية: التأمين ، الضرائب، الخزانة ،الميزانية العامة، الشركة الوطنية للتأمين SAA.

Abstract:

The insurance sector is one of the important and vital sectors of developed countries economies , through its important role which was previously a cooperative system, but has become an independent economic sector through of its special resources.

We have tried through this research to clarify the importance of the insurance sector as a service sector that effects in economic activity, through the resources provided by insurance companies to the state treasury.

Collecting tax revenues from the National Insurance Company, make this last to be one of the state sources for covering its expenses. The study concluded to ensure that the National Insurance Company "SAA" contributes to financing the treasury through various taxes it means, as taxes collecting rise, treasury incomes increase, by using descriptive and analytical method in this econometric study.

Key Words: Insurance, Taxes, Treasury, Public Budget, National Insurance Company SAA.

JEL Classification: G22, H71.

*مرسل المقال: حمداني نجاة (nadjjet.hamdani@univ-relizane.dz)



المقدمة:

تلعب التأمينات دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث تعتبر شركات التأمين من بين المنشآت المالية التي أصبحت أحد ركائز النظام المالي، لهذا بدأت دول العالم تدرك مكانة وأهمية نظام التأمين في اقتصاديتها، مما جعلها تشرف على الشركات الناشطة في هذا المجال بسنها لمختلف القوانين التشريعية والتنظيمية، وهذا بغية حماية مصالح المؤمن لهم من جهة و وضمان بقاء شركات التأمين و سيرها من جهة أخرى.

كما يعتبر قطاع التأمين قطاعا اقتصاديا مستقلا بذاته، لما له من موارد خاصة به تساهم في تمويل الاقتصاد الوطني، إذا عملنا على هيكلته وتنظيمه، إذ أن زيادة الاكتتاب يؤدي إلى الزيادة في حجم الوعاء الضريبي للقطاع و توسيعه، وبالتالي زيادة مصادر التمويل للدولة.

و للتعرف على هذا الدور، نطرح سؤال هذا البحث، والذي يكمن في:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم شركات التأمين في تمويل الخزينة العمومية عن طريق الضرائب ؟

بناء على الإشكالية المطروحة، تمت صياغة فرضية البحث كما يلي :

- تلعب الشركة الوطنية للتأمين دورا هاما في تمويل الخزينة العمومية عن طريق الضرائب.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إبراز مكانة شركات التأمين في تمويل الخزينة العمومية، وما مدى مساهمتها في ظل الإصلاح الضريبي و إبراز دور و أهمية الضرائب كإيراد من الإيرادات العامة.

أهداف البحث: إن هدف البحث هو إيجاد إجابة عن التساؤل المطروح سابقا، كما يهدف إلى معرفة مكانة الشركة الوطنية للتأمين وتأثيرها على مستوى المساهمة.

منهج البحث: من أجل معالجة الموضوع والإجابة عن الإشكالية واختبار الفرضية، تم استخدام المنهج الوصفي و التحليلي من خلال استقراء تدفق الضرائب بمختلف أنواعها في ميزانية الدولة، مستخدمين أسلوب التحليل الكمي من خلال دراسة قياسية لمدى مساهمة ضرائب الشركة الوطنية للتأمين في ميزانية الدولة، وذلك بالاعتماد على نموذج الإنحدار، الذي يعتبر أحد أهم الأساليب الحديثة للاقتصاد القياسي.

الدراسات السابقة:

1- مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، مقال منشور في المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، العدد 02، جوان 2016. حيث حاول الباحثان إبراز المدى الذي يمكن أن يساهم به قطاع التأمينات في نمو الاقتصاد في الجزائر، و تم التوصل إلى أنه نتيجة لضعف سوق التأمين الجزائري ماليا وانخفاض مستوى استثماراته. فقد أخفق قطاع التأمين في المساهمة النسبية في النمو الاقتصادي، مع غياب دوره الوقائي والتعويضي الإيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث أن تعتبر علاقة التأمينات بالنمو الاقتصادي جد ضعيفة في الجزائر.

2- زواتية عبد القادر، دور النظام المحاسبي المالي في تحسين أداء شركات التأمين في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة ومالية : جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، قسم العلوم الاقتصادية، 2017



تعالج هذه الأطروحة واقع أداء شركات التأمين في ظل تطبيقها للنظام المحاسبي المالي في الجزائر، و مدى تأثيره على أدائها، و تم التوصل الى تطبيق النظام المحاسبي المالي يدعم الشفافية و الإفصاح في المعلومات التي تقدمها شركات التأمين، التي تزيد من ثقة المستثمر في هذه الشركات وكل هذا يساهم في إنعاش قطاع التأمينات على مستوى بورصة الجزائر وبالتالي تحقيق الهدف العام من وراء تبني الجزائر لهذا النظام وهو الزيادة في التنمية الاقتصادية.

3- موساوي عمار، محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري- دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006.

عمل الباحث على دراسة الإيراد المتحقق من المنتجات التأمينية، باعتباره موضوعا يمثل أولوية في البحث سواء لدى شركات التأمين (المؤمن) أو الهيئات المكلفة بإعادة التأمين (معيد التأمين) وكذلك بالنسبة للمؤمن له. و ركز في الدراسة على القيام بالنمذجة القياسية والتنبؤ بالإيراد جانب استخدامه أدوات التحليل الإستراتيجي في تحديد وضعية المنتجات التأمينية للشركة وبالتالي القيام بالتحليل واتخاذ القرارات المناسبة، و توصل إلى أنّ المنتج التأميني بجميع أشكاله والمتمثل في اكتتاب العقود يعتبر المصدر الأساسي للإيراد التأميني، و أن الشركات الناشطة في القطاع التأميني لها عدة منتجات تأمينية لكن إذا ما قارناها بما تقدمه الشركات التأمينية في الدول المتقدمة نجدها محدودة وهو ما يلزم ويحتم على المسيرين ببذل كل ما في وسعهم لخلق وتنويع منتجات تتماشى و احتياجات السوق.

أما دراستنا تختلف عن الدراسات السابقة من حيث :

- الدراسة الأولى : درست شركات التأمين كمتغير تابع من منظور اقتصادي يؤثر على نمو الاقتصاد الوطني و تمت الدراسة على صعيد الاقتصاد الكلي .
- الدراسة الثانية: درست شركات التأمين كمتغير مستقل يتأثر بتطبيق النظام المحاسبي المالي، و تمت الدراسة على مستوى الاقتصاد الجزئي، و عولجت من منظور مالي و محاسبي.
- الدراسة الثالثة: تطرقت إلى موضوع شركات التأمين كعينة في الدراسة الميدانية، و أسقطت واقع الدراسة عليها من خلال النمذجة القياسية للإيراد في قطاع التأمين.

أما دراستنا فعالجت شركات التأمين كمتغير تابع من منظور مالي و قانوني، يساهم في تمويل خزانة الدولة عن طريق الضرائب.

I-الإطار النظري لشركات التأمين في الجزائر

يعد التأمين بالمفهوم العام هو توفير الأمان وطمأنينة النفس وزوال الخوف من خطر محتمل حدوثه، والتخفيف من نتائجه وآثاره والخسائر التي قد تنجم عن تحقق الخطر المؤمن ضده (بدوي، 2009) .

كما قد عرفته لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية بأنه تجميع للخسائر العرضية، عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين، الذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر أو توفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها، أو تقديم خدمات متعلقة بالخطر (مصعب بالي، مسعود صديقي، 2016).



1- مفهوم شركات التأمين:

إن شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين و الذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط، و التي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر. (مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة، 2003) كما يرى "Sainrapt Christian": "أن شركة التأمين هي هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية تتحصل على الاعتماد الإجباري من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقمة بهذا الاعتماد، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية، وأغلبيتها هي شركات مساهمة و ذلك لضخامة رأس مالها ولطول مدة حياتها (Sainrapt, 1996) .

وعلى ضوء ما سبق ، يمكن القول أن شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها و بين جمع المؤمن لهم، من خلال وثائق التغطية التأمينية المصدرة من قبلها، والتي تتعهد فيها بدفع مبلغ التعويض لجمهور المستأمنين، في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل أقساط أو اشتراكات متفق عليها في فترة زمنية محددة، تقوم خلالها شركة التأمين باستثمار مبالغ الأقساط المجمعة لديها، بهدف تحقيق العائد للوفاء بالتزاماتها اتجاه زبائنها المؤمن لهم حملة الوثائق.

2- خصائص شركات التأمين:

إن لشركات التأمين مجموعة من المميزات التي تميزها عن غيرها من الشركات والمؤسسات المالية ومن هذه المميزات نجد ما يلي (البلقاني، 2004):

- شركات التأمين من بين المؤسسات المالية الأكثر خضوعا للقوانين، خصوصا في مجال استثمار رؤوس الأموال، و ذلك بتحديد نسب استثمارية ضرورية الالتزام بها، في مجالات مصرح بها ضمن النصوص واللوائح القانونية، بهدف ضمان قدرة هذه الشركات على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق التأمينية.
- تقدم خدمات تأمينية لزبائنها في شكل عقود معاوضة من ناحية واستثمار الأقساط المتحصل عليها قصد الإيفاء بتعهداتها و تحقيق ربح من ناحية أخرى، لهذا فهي تصنف ضمن المؤسسات المالية التعاقدية بتعهدات متبادلة بينها وجمهور المؤمن لهم.
- تتميز خدماتها المقدمة بأنها آجلة وليست آنية، وثبات أسعارها و التي تحدّد وفقا للأسس الرياضية و الاحتمالات، كما أنها لا تخضع لقوانين العرض والطلب.
- التزاماتها وأهدافها تدفعها للتكيف أكثر في التعامل مع مجالات استثمار أموالها المحددة قانونيا، بالتركيز على الاستثمار في الميادين الأقل مخاطرة.

- انعكاس دورة الإنتاج فيها ، حيث لا يتسنى للشركة التأمين معرفة مدا خيلها إلا في المستقبل، لأن خاصية طول أجل التزاماتها اتجاه العملاء سار للسنوات القادمة من تاريخ الاكتتاب، بمعنى أن قيمة العائد لا يمكن تحديدها إلا بصفة استدلالية (بناء على خبرة الشركة) لأن مبلغ التأمين متعلق بتحقيق الخسائر وحجمها.



3- جباية شركات التأمين في الجزائر:

3-1- نظام الإخضاع الضريبي : تعد شركات التأمين من الشركات الناشطة ضمن القطاع الخدمائي، و تخضع بدورها إلى نظام الربح الحقيقي، و الذي يعد من أهم أنظمة فرض الضريبة انطلاقا من المبادئ المحاسبية التي تبرز أهمية المحاسبة الضريبية في ذلك ، على اعتبارها إحدى فروع علم المحاسبة والتي تعني عرض البيانات المحاسبية اللازمة لغرض تحديد الربح الجبائي وفق أحكام القانون الجبائي (بوعلام، 2012)

ويخضع لنظام الربح الحقيقي في مجال الضريبة على الدخل الإجمالي حسب رقم الأعمال المحقق متى تجاوز رقم الأعمال هذا ثلاثين مليون دينار جزائري (30.000.000 دج) بالنسبة لصف الأرباح الصناعية والتجارية؛ ويتحدد رقم الأعمال الواجب اعتماده لفرض هذا النظام من رقم الأعمال من دون الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخاضعين لهذا الرسم، أو رقم الأعمال مع حساب الرسم على القيمة المضافة بالنسبة لغير الخاضعين له، لكن بموجب قانون المالية لسنة 2015 يخضع لهذا النظام متى تجاوز رقم الأعمال المحقق 30 مليون دج حتى بالنسبة للمهن الحرة، كما يخضع لهذا النظام وجوبا مهما كان قيمة رقم الأعمال بخصوص تحديد الربح الخاضع للضريبة على أرباح الشركات ¹ (المادة 148) ، إضافة إلى ذلك فيخضع للنظام الحقيقي وجوبا لتحديد قيمة الرسم على القيمة المضافة فيما يخص الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة على أرباح الشركات وكذا الأشخاص الطبيعيين الخاضعين للضريبة على الدخل الإجمالي صنف الأرباح الصناعية والتجارية والمهن الحرة لما يتجاوز رقم الأعمال 30 مليون دج (الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة، 2020).

3-2- الضرائب و الرسوم المفروضة على شركات التأمين في الجزائر: بما أن شركات التأمين تكتب صفة الشخص المعنوي في القانون الجزائري، فإنها تخضع ل:

أ- الضريبة على أرباح الشركات: نصت المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي: تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 ، وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات (المادة 135)، و تخضع شركات التأمين لمعدل نسبته 26%

ب- الرسم على القيمة المضافة: و هو ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك، تجمع من طرف المؤسسة إلى فائدة الخزينة العمومية ليتحملها المستهلك النهائي، و تفرض هذه الضريبة على القيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية و التجارية، و تحدد القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي و الإستهلاكات الوسيطة للسلع و الخدمات. و بالرجوع إلى المادتين 21 و 23 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، يحسب الرسم على القيمة المضافة بناء على معدلات يحددها و ينص عليها القانون. وأن هذه المعدلات تتغير بحسب قوانين المالية السنوية ومن ذلك أن قانون المالية لسنة 2017 ينص على معدلين للرسم على القيمة المضافة هما: معدل عادي بنسبة 19 % ومعدل مخفض بنسبة 9 % يطبق عادة على السلع والخدمات الضرورية.



ج- الرسم على النشاط المهني: و هو ضريبة مباشرة تستحق دوريا بصدد رقم الأعمال، الذي يحققه في الجزائر الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين يمارسون نشاطا مهنيا بصفة دائمة، و هذا مهما كانت نتيجة المؤسسة. معدل 2% من رقم الأعمال.

د- حقوق التسجيل و الطابع: إن حقوق التسجيل والطابع جاءت لتفادي التزوير في العقود والمحركات الرسمية ولم تكن تهدف في بدايتها إلى توفير الحصيلة المالية إلا أنه وبمرور الزمن أصبحت تكتسي أهمية بالغة في تحصيل إيرادات مالية هامة إذ يستحيل التهرب من دفعها نظرا لارتباط المواطنين بها في حياتهم ونشاطاتهم اليومية وبالتالي فحقوق التسجيل تحصل حسب الأسس وتبعاً للقواعد المحددة في قانون التسجيل. وتكون رسوم التسجيل ثابتة أو نسبية أو تصاعديّة تبعاً لنوع العقود و نقل الملكية الخاضعة لهذه الرسوم ، و يطبق الرسم الثابت على العقود التي لا تثبت نقل الملكية أو حق الانتفاع ، وبصفة عامة يطبق هذا الرسم على جميع العقود الأخرى التي تقدم طواعية لإجراء التسجيل حتى ولو كانت معفاة منه، ويحصل هذا الرسم حسب المعدلات المحددة بموجب المادة 206 والمواد من 208 إلى 212 من قانون التسجيل، كما يؤسس الرسم النسبي أو الرسم التصاعدي بالنسبة لنقل الملكية أو حق الانتفاع أو التمتع بالأموال المنقولة أو العقارية ، وتحدد معدلات الرسم النسبي والرسم التصاعدي بموجب المواد من 216 إلى 264 من هذا القانون ويفرض هذان الرسمان على القيم (قانون التسجيل ، 2015). أما حقوق الطابع فهو الضريبة المفروضة على جميع الأوراق المخصصة للعقود المدنية و القضائية و للمحركات التي يمكن أن تقدم للقضاء كدليل، كما يؤسس طابع خاص لكل نوع من الورق، كما أن رسم الطابع يكون لجميع العقود بين الدولة و المواطنين، و يكون على عاتق المواطنين (قانون الطابع، 2015). فهناك مثلاً: حقوق الطابع التي تتحملها المؤسسة لقاء بعض العمليات التي تقوم بها ، ومثال ذلك عند قيامها بعملية الفوترة في حالة التسديد نقداً أو بالنسبة لقسيمة السيارات...إلخ.

هـ- الضريبة على الدخل الاجمالي - فئة الأجور: إن الضرائب المذكورة أعلاه ، هي الضرائب التي تفرض و تتحملها شركات التأمين كشخص اعتباري، إلا أنها تساهم في تمويل ميزانية الدولة بضريبة أخرى غير مفروضة عليها شخصيا ، و هي الضريبة على الدخل الاجمالي لفئة الأجور، و هي عبارة عن ضريبة على الدخل تفرض على الاشخاص الطبيعيين، أي على العمال الأجراء الموظفين بشركات التأمين، و تحصل منهم بألية الاقتطاع من المصدر، حيث أن شركات التأمين هي التي تقوم بالتصريح بها و دفعها لإدارة الضرائب ، ومن هنا تظهر مساهمة هذه الأخيرة في توفيرها لمناصب الشغل و اخضاع اليد العاملة للضريبة على الدخل الاجمالي. و قمنا بإسقاط ما تطرقنا إليه بدراسة تطور الضرائب في الشركة الوطنية للتأمين SAA من خلال الجدول التالي:

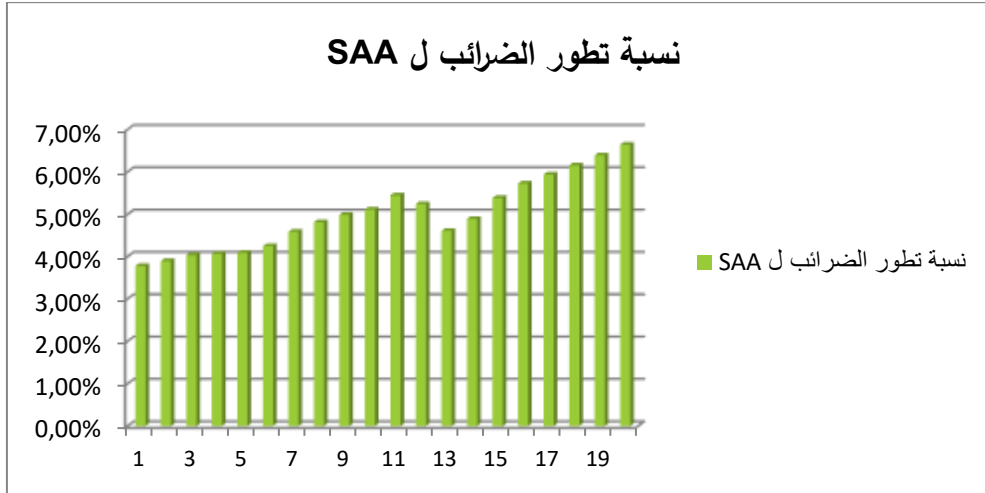


الجدول رقم 01: تطور الضرائب في الشركة الوطني للتأمين

السنوات	نسبة تطور الضرائب ل SAA	السنوات	نسبة تطور الضرائب ل SAA
2000	3,78%	2010	5,44%
2001	3,89%	2011	5,24%
2002	4,04%	2012	4,61%
2003	4,06%	2013	4,89%
2004	4,09%	2014	5,38%
2005	4,25%	2015	5,72%
2006	4,59%	2016	5,93%
2007	4,81%	2017	6,15%
2008	4,98%	2018	6,39%
2009	5,11%	2019	6,64%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات الشركة الوطنية للتأمين

الشكل رقم 01: نسبة تطور الضرائب ل SAA



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على إحصائيات الشركة الوطنية للتأمين

II عموميات حول الخزينة العمومية و مصادر تمويلها:

1- مفهوم الخزينة العمومية:

و تعرف الخزينة على أنها : مصلحة حكومية تقوم بتسيير ميزانية الدولة أي واردات الحكومة و نفقاتها (أحمد، 2000).



كما أنها أداة لتطبيق الميزانية التي تعطي التصريحات التي تبين مداخيل الدولة و تبين التزامات الإنفاق العام، بالإضافة إلى تحصيلها للمواد الضريبة كما تعمل على دفع النفقات المحدد في قوانين المالية (عيداني بدر الدين، 2006). و كتعريف شامل، تعرف الخزينة العمومية بالوحدة المالية للدولة ، وتتمتع بصلاحيات تنفيذ قانون المالية المصادق عليه من طرف الدولة لسنة مالية، و هي بمثابة بنك صغير من حيث احتفاظها بمبالغ سائلة لخزنتها، ويجب مسك حسابات خاصة بالعمليات التي تقوم بها جراء تنفيذ ميزانية المؤسسات الإدارية ، كما أنها ليست لها شخصية معنوية أو استغلال مالي ، وعليه فهي شخص إداري يعاجل النفقات نسبيا .

2- موارد و استخدامات الخزينة العمومية:

يتعين على الخزينة العمومية موارد واستخدامات تعود عليها بالربح، ويتم إدراجها باختصار في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: موارد و استخدامات الخزينة العمومية

الموارد	الاستخدامات
-ودائع وموارد مجمعة	-تمويل الإدارات
- نقود معدنية	-الجماعات المحلية 90%
-صكوك بريدية	-قروض للمؤسسات و الخواص
- أذونات الخزينة	- مساعدات للمؤسسات العامة
- ودائع الإدارة و المراسلين	
قروض في السوق المالي	
علاقة مع المؤسسات المالية	
-البنوك و الشركات المالية	
-مؤسسات أخرى	
-البنك المركزي	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان

المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003

3- مصادر تمويل الخزينة العمومية

نظرا لاختلاف نفقات الدولة وتعددتها، تعمل هذه الأخيرة على البحث عن مختلف المصادر لتمويل هذه النفقات، و يمكن التمييز بين نوعين من هذه الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة، حيث نجد الإيرادات العادية و الإيرادات غير العادية .



3-1- الإيرادات العادية:

أ- **الضرائب:** فالضريبة هي فريضة إلزامية يلتزم المكلف بأدائها إلى الدولة تبعا لمقدرته التكلفة، بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه، وهي بمثابة أسلوب لتوسيع الأعباء العامة سنويا فيما بين الأفراد.

ب- **الرسوم:** الرسم هو مبلغ مالي تقتضيه الدولة أو إحدى الهيئات العامة جبريا من بعض الأشخاص لقاء خدمة خاصة تؤديها لهم. تنقسم إلى رسوم قضائية و رسوم إدارية.

ج- **الدومين:** يقصد به الأموال العقارية و المنقولة التي تملكها الدولة و المؤسسات و الهيئات العامة، ينقسم إلى قسمين :

* **الدومين العام:** هو الأملاك التي تملكها الدولة و الأشخاص المعنوية الأخرى، فهي تخضع للقانون العام، و في صالح النفع العام كالطرق و الشواطئ والأبحار.... الخ ، و الدولة لا تفرض مقابلا للانتفاع بها إلا في حالات خاصة .

* **الدومين الخاص :** وهي أملاك الدولة التي تملكها بشكل خاص، غير خاضعة للقانون العام و إنما الخاص، و ينقسم إلى ثلاثة أنواع هي عقاري مالي و تجاري (محمد الصغير بعلي و اخرون ، 2003)

3-2- الإيرادات غير العادية: وتشمل على نوعين من الإيرادات، وهي القروض و الإصدار النقدي.

أ- **القروض:** فالقرض العام هو مبلغ من المال تتحصل عليه الدولة من الأفراد أو المصاريف مختلف المؤسسات المالية، مع التعهد برد المبلغ المقترض مع الفوائد المترتبة عليه في تاريخ محدد وفق شروط محددة.

ب- **الإصدار النقدي:**

عندما لا تتوفر طرق أخرى لتفادي العجز في الميزانية، تلجأ بعض الدول إلى الإصدار النقدي، فتعمل على طبع ما تحتاجه من أوراق نقدية وإصدار كمية من النقود، مما يفقد العملية قيمتها الحقيقية، وتسبب التضخم المالي و الاقتصادي.

III- الميزانية العامة للدولة:

سبق و قلنا أن الخزينة العمومية هي أهم المصالح التابعة للدولة في تسيير و تنفيذ الميزانية العامة ،من خلال تحصيل إيراداتها، والتأكد من التزام الدولة لتنفيذ النفقات العامة تحقيقا للميزانية العامة . و من هنا نتساءل: ماذا نقصد بالميزانية العامة للدولة؟

1-تعريف الميزانية:

هي وثيقة مصادق عليها من السلطة المختصة، تحدد نفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة زمنية معينة (محمد الصغير بعلي يسرى ابو العلا، 2003).

و تعرف أيضا على أنها هي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه السنة القادمة تحقيقا لأهداف المجتمع.



وبإيجاز فإننا نتضمن خطة عمل الحكومة خلال مدة زمنية معينة و تعتبر بمثابة الإطار الوحيد الذي يتيح لأعوان التنفيذ بالتعريف به أثناء أداء مهامه، ذلك أن أي إيراد أو نفقة خارج إطار ميزانية عامة ما تعتبر مخالفة يعاقب عليها القانون .

وللميزانية العامة مجموعة من خصائص تتمثل في (حسين، 1992):

- وثيقة محاسبية أي أن لها صيغة تقنية محاسبية، تقسم إلى جانب الإيرادات و جانب النفقات.
- وثيقة تقديرية أي أن الميزانية مجرد أرقام تقديرية تستوجب التمثيل للتأكد من دقته، فهي تبقى متميزة لعدم التأكد.
- قاعدة لمراقبة الأداء أي تأخذ كمرجع أساسي لقياس حجم و نسبة ما يتم انجازه من برامج مسطرة خلال الفترة المحددة.

2- تطور إيرادات الكلية للميزانية الدولة:

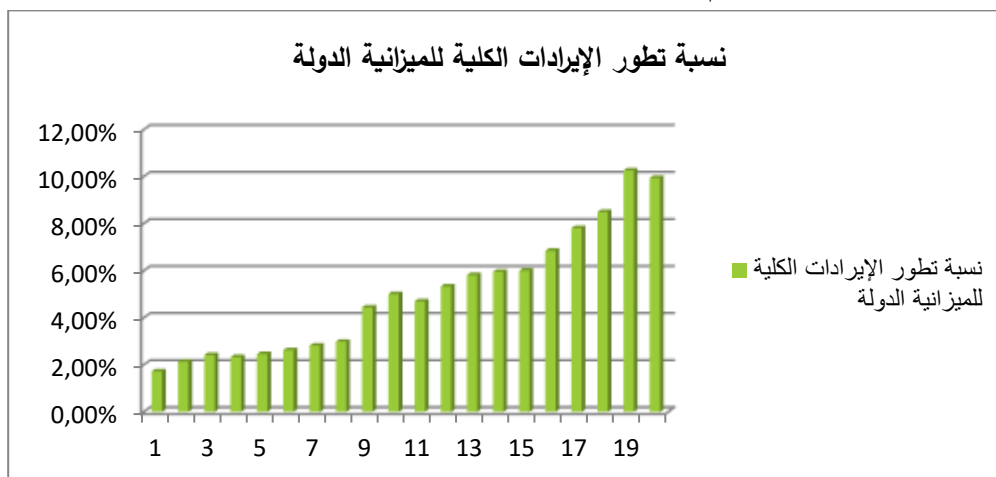
قمنا باستعراض تطور الإيرادات الكلية لميزانية الدولة خلال السنوات من 2000 إلى غاية 2019 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تطور إيرادات الكلية للميزانية الدولة

السنوات	نسبة تطور الإيرادات الكلية للميزانية الدولة	السنوات	نسبة تطور الإيرادات الكلية للميزانية الدولة
2000	1,72%	2010	70%
2001	2,12%	2011	5,33%
2002	2,41%	2012	5,81%
2003	2,33%	2013	5,95%
2004	2,45%	2014	6,00%
2005	2,62%	2015	6,84%
2006	2,81%	2016	7,80%
2007	2,98%	2017	8,50%
2008	4,43%	2018	10,25%
2009	5,00%	2019	9,94%

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قانون المالية والميزانية

الشكل رقم 02: نسبة تطور الإيرادات الكلية للميزانية الدولة



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على قانون المالية والميزانية

1-مساهمة الضرائب في تمويل الميزانية:

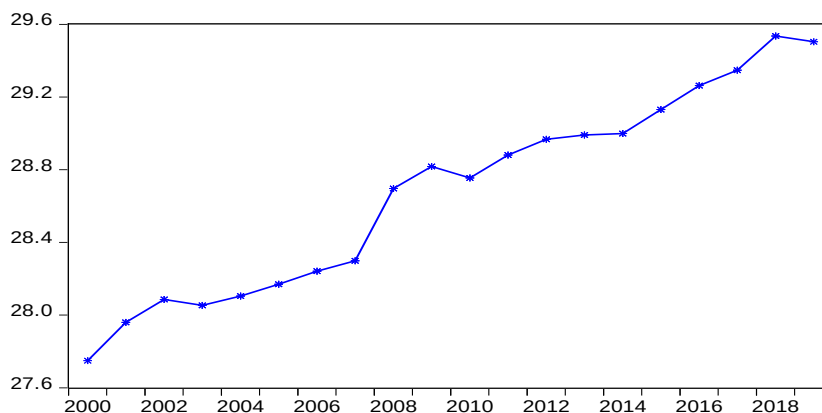
قمنا بدراسة قياسية بالاعتماد على نموذج الانحدار من أجل البرهنة على الفرضية التي تدور حول معرفة نسبة المساهمة للشركة الوطنية للتأمين في تمويل الخزينة العمومية وجاءت نتائج الدراسة كالتالي:

الجدول رقم 04: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة باستخدام نموذج الانحدار

المدة	المصدر	الرمز	السلسلة
2019-2000	قانون المالية والميزانية	LBDG	إيرادات الكلية للدولة
2019-2000	الشركة الوطنية للتأمين SAA	LSAA	ضرائب الشركة الوطنية للتأمين

الشكل رقم 03: LBDG

LBDG

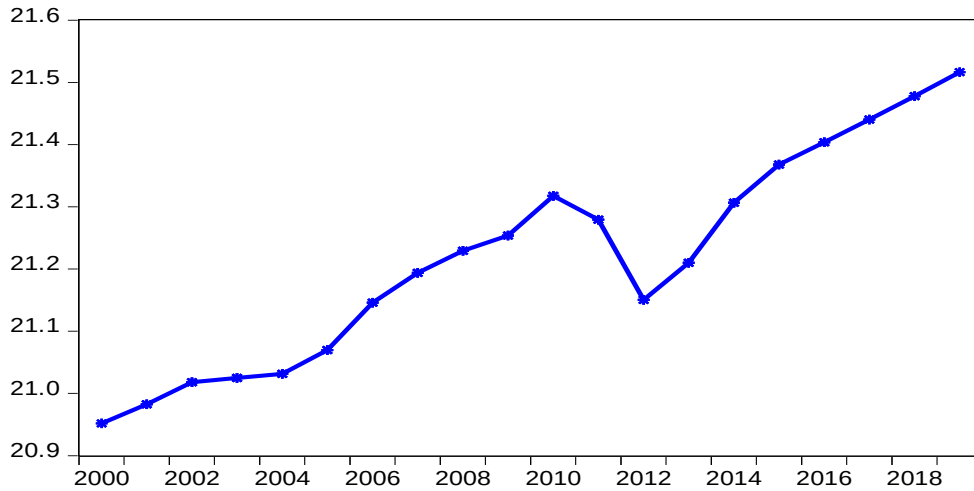


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9



الشكل رقم 04: LSAA

LSAA



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

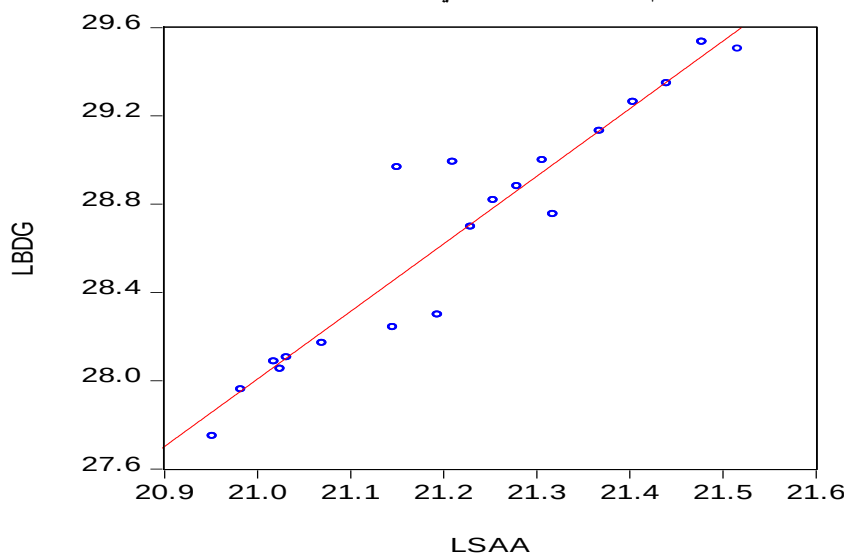
الجدول رقم 05: الإحصاء الوصفي للمتغيرات

	<i>LBDG</i>	<i>LSAA</i>
<i>Mean</i>	28.67746	21.21861
<i>Median</i>	28.78583	21.21974
<i>Maximum</i>	29.53526	21.51626
<i>Minimum</i>	27.74873	20.95199
<i>Std. Dev.</i>	0.552631	0.171133
<i>Skewness</i>	-0.059468	0.089291
<i>Kurtosis</i>	1.729175	1.910391
<i>Jarque-Bera</i>	1.357618	1.015949
<i>Probability</i>	0.507221	0.601713
<i>Sum</i>	573.5492	424.3721
<i>Sum Sq. Dev.</i>	5.802623	0.556442
<i>Observations</i>	20	20

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9



الشكل رقم 05: الارتباط الخطي بين المتغيرين LBDG LSAA



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

الجدول رقم 06: مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرين

Covariance Analysis: Ordinary

	Correlation t-Statistic	
	LBDG	LSAA
LBDG	1.000000 ----- -----	
LSAA	0.948247 12.66977 0.0000	1.000000 ----- -----

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج مصفوفة الارتباط الخطي بين المتغيرين نلاحظ وجود علاقة طردية قوية بين لوغاريتم رصيد الميزانية العامة و لوغاريتم الجباية لقطاع التأمين حيث قدر الارتباط بـ 0,94 و معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 1% و 5% و معنى ذلك إن الزيادة في الجباية لقطاع التأمين لشركة واحدة هي الشركة الوطنية للتأمين SAA فوجدناها تساهم بشكل كبير ومعتبر في زيادة رصيد ميزانية الحكومة أي أن الضرائب بمختلف أنواعها المباشرة والغير مباشرة



تساهم مساهمة فعلية في زيادة الإيرادات الكلية للدولة والتفسير الاقتصادي لهذه النتيجة أن قطاع التأمين يمكن أن تعتمد عليه الدولة خاصة والتقلبات مع أسعار البترول باعتباره المصدر الأول الذي تعتمد عليه الجزائر في تمويل الميزانية.

الجدول رقم 07: نتائج تقدير نموذج الانحدار

DependentVariable: LBDG

Method: Least Squares

Date: 12/19/21 Time: 15:13

Sample: 2000 2019

Includedobservations: 20

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-36.29670	5.128439	-7.077532	0.0000
LSAA	3.062131	0.241688	12.66977	0.0000
R-squared0.899173		Meandependent var28.67746		
Adjusted R-squared0.893571		S.D. dependent var0.552631		
S.E. of regression0.180287		Akaike info criterion-0.493892		
Sumsquaredresid0.585063		Schwarz criterion-0.394319		
Log likelihood6.938917		Hannan-Quinn criter.-0.474454		
F-statistic160.5232		Durbin-Watson stat1.090053		
Prob(F-statistic)0.000000				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9

من خلال نتائج تقدير نموذج الانحدار يمكن استنتاج ما يلي:

-قدر معامل التحديد بـ $R^2 = 89\%$ أي أن نموذج الانحدار المقدر قد فسر نسبة 89% من تغيرات المتغير التابع وهي نسبة كبيرة جدا تعكس قوة العلاقة بين المتغيرين أما النسبة المتبقية حوالي 11% فتعود لمتغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج القياسي.

-إحصائية F-statistic كبيرة جدا و تقدر بـ 160 و معنوية احصائيا عند مستوى 1% و هذا ما يعكس المعنوية الإحصائية الكلية للنموذج المقدر

-معامل انحدار لوغاريتم الجباية في قطاع التأمين موجب و معنوي احصائيا عند مستوى معنوية 1% حيث قدر المضاعف بـ 3,062 و معنى ذلك أن الزيادة في الجباية لقطاع التأمين تساهم في الزيادة في رصيد ميزانية الحكومة بمضاعف يقدر بـ 3,062



الخلاصة:

يعد قطاع التأمين من أهم القطاعات الاقتصادية التي تساهم في زيادة إيرادات العامة للدولة، لهذا أضحت شركات التأمين مصدر اهتمام الدول من خلال تطوير هذا القطاع وتنظيمه وفق أفضل المعايير. كما تحتل الشركة الوطنية للتأمين مركز الصدارة في قطاع التأمين وذلك بفضل نوعية العقود التأمينية التي تقدمها الشركة لطالبي التأمين. من خلال ما سبق تم اختبار صدق فرضية الدراسة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 9 والتي تنص على مساهمة الشركة الوطنية للتأمين في ميزانية الدولة عن طريق الضرائب، حيث تم تأكيد ذلك، و توصلنا بأن هناك علاقة طردية بين ضرائب الشركة الوطنية للتأمين وميزانية الدولة أي كلما زادت الضرائب زادت إيرادات الدولة.

ولقد توصلنا إلى عدة نتائج تمثلت في :

- تعتبر شركات التأمين بأنواعها من بين المنشآت المالية التي تساهم في تمويل الخزينة العمومية للدولة.
- الشركة الوطنية للتأمين SAA لها مكانة كبيرة سواء بالنسبة للدولة بصفة عامة أو بالنسبة للمواطنين على وجه الخصوص، وهذا راجع نوعية العقود التأمينية التي تقدمها.
- تعتبر الضرائب من الموارد العامة التي تساهم بنسبة كبيرة في تمويل الخزينة .
- شركات التأمين من بين المنشآت المالية التي أصبحت أحد ركائز النظام المالي، حيث انه لم يبق كما كانت سابقا نظاما تعاونيا، الهدف منه ضمان المخاطر، ولكنه أصبح قطاعا اقتصاديا مستقلا بذاته، لما له من موارد خاصة به.
- من خلال هذه الدراسة يمكننا تقديم بعض التوصيات و الاقتراحات المتمثلة فيما يلي:
- ضرورة اهتمام الدولة بهذا القطاع لما له أهمية في الاقتصاد الوطني.
- ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري من حيث الكفاءة، تصميم برامج تدريبية متطورة لتهيئة الكوادر البشرية .
- نشر ثقافة التأمين والاهتمام بالوعي التأميني لدى الجمهور و تسليط الضوء على أهمية صناعة التأمين في حياة الأفراد وممتلكاتهم وذلك بغية زيادة الاكتتاب .
- تنظيم ندوات ومؤتمرات ومعارض خاصة بمجالات التأمين وذلك لتشجيع منتجات شركات التأمين.
- توفير نظام ضريبي عادل و ملائم من أجل تحفيز العملاء على الاكتتاب.



قائمة المراجع:

- أحمد، ه. (2000). العملة و النقود. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- البلقاني، م. ت. (2004). مبادئ ادارة الخطر و التأمين. دار اكتب الأكاديمية للنشر و التوزيع.
- الدليل التطبيقي للرسم على القيمة المضافة. المديرية العامة للضرائب ، (2020).
- بدوي، ع. م. (2009). التأمين. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
- حسين، ح. م. (1992). المالية العامة. ديوان المطبوعات الجامعية.
- عياداني بدر الدين. (2006). الضريبة ودورها التمويلي للخزينة العمومية. مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدراسات الجامعة التطبيقية.
- قانون التسجيل، المديرية العامة للضرائب (2015).
- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 135.
- قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة، المادة 148.
- قانون الطابع. المديرية العامة للضرائب (2015).
- محمد الصغير بعلي و اخرون. (2003). المالية العامة. عنابة -الجزائر: دار العلوم.
- محمد الصغير بعلي يسرى ابو العلا (2003). 1. العامة. عنابة، الجزائر: دار العلوم.
- مختار محمود الهانسي، ابراهيم عبد النبي حمودة. (2003). مبادئ التأمين التجاري و الاجتماعي بين الجوانب النظرية و الأسس الرياضية. الاسكندرية: مكتبة الاشعاع الفنية، الطبعة 1.
- مصعب بالي، مسعود صديقي. (2016, 06). مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني. المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية. (02)
- ولهي بوعلام. (2012). النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة- حالة الجزائر-،. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ، سطيف.
- Sainrapt, c. (1996). Dictionnaire Général de L'assurance. Paris: Arcature.